حاجة البلاد من بعض السلع الغذائية
والمقدرات الكفيلة بسد ما يقصر الانتاج المحلى منها

للمهندس الزراعى حسن محمد سالم
مراقب أبحاث المواد الغذائية بوزارة التموين

تقوم الأجهزة الفنية بوزارة التموين بتقدير حاجيات البلاد من السلع المختلفة ومقدار ما يستهلكه الفرد منها ، ومقابلة ذلك بمقدار ما تنتجه البلاد ، حتى يمكن تقدير نقص الإنتاج عن حاجة الاستهلاك والعمل على تكملته ، وهى فى ذلك تستعين بتقدير الهيئات الحكومية المختلفة كمصلحة الاحصاء العامة ، ووزارة الصناعة ، ولجنة التخطيط القومى ، وإدارة التعبئة ، ووزارة الزراعة ، وغيرها من الهيئات حتى يكون التقدير أقرب إلى الحقيقة جهد الإمكان خصوصا فى السلع غير المحددة طرق إنتاجها .

وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة جدولا يبين متوسط احتياجات الفرد من المواد الغذائية الأساسية فى الفترة من سنة ١٩٣٤ حتى ١٩٣٨ مقارنة باحتياجاته فى الفترة من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٤٩ مع تقدير احتياجاته فى سنة ١٩٦٠ فى كثير من البلاد الشرقية والغربية .

ويلاحظ فى هذه المقارنة أن استهلاك الفرد فى مصر من الحبوب يزيد كثيرا عن استهلاك البلاد المرتفعة فى مستوى المعيشة كأمريكا وانجلترا وفرنسا ، وتشارك مصر فى ذلك : العراق وإيران فباكستان ، وأن استهلاك الفرد بمصر من اللحوم والأسماك والألبان والبيض والفاكهة والخضر والسكر والدهون أقل بكثير من استهلاك الفرد فى تلك البلاد .

وفيما يلى بيان ما تهمنا مقارنته من هذا الجدول :

مقرر الفرد من المواد الغذائية فى بعض الدول المختلفة بالكيلوجرام

الدولة	التاريخ	حبوب	جذور نشوية	بقول	سكر	دهون	فاكهة	خضر	لحوم	بيض	سمك	لبن
باكستان :	١٩٤٨ — ٤٩	١٥٣	٥	١١	١٣	٢	٣١	٢٠	٤	٠,٣	٦	٧٣
	المنتظر فى ١٩٦٠	١٥٩	٦	١٣	١٣	٢	٦٠	٨٠	٥	١	٧	٨٧
مصر :	١٩٣٤ — ٣٨	١٨٢	٥	٢١	١٠	٣	٣٦	٣٣	١١	٢	٤	٥٥
	١٩٤٦ — ٤٩	١٧٤	١٠	١٣	١١	٣	٣٦	٥٨	١٠	١	٤	٥٥
	المنتظر فى ١٩٦٠	١٦٠	١٠	١٨	١٠	٥	٧٣	١٠٨	١١	٢	٤	٦٥
إيران :	١٩٣٤ — ٣٨	١٦٢	٢	٩	٥	١	٧٥	٤٣	١٢	٣	٤	٩٣
	١٩٤٦ — ٤٩	١٤٤	١	٨	٦	١	٦٦	٤٢	١٠	٢	٥	٨٤
	المنتظر فى ١٩٦٠	١٦٢	٨	١٣	٦	٣	١٠٠	٧٥	١٠	٢	٩	٨٣
العراق :	١٩٣٤ — ٣٨	١٧٨	٢	٨	١٠	٣	٥٣	٤٧	٩	٣	١	٨٣
	١٩٤٦ — ٤٩	١٤٨	٣	٩	١٢	٢	٥٣	٤٧	٩	٣	١	٧٨
	المنتظر فى ١٩٦٠	١٧٠	٣	١٣	١١	٣	٨٠	٧٥	١١	٤	٣	٨٥
سوريا	١٩٣٤ — ٣٨	١٤٤	٦	١٢	٨	٣	١٥٠	٤٨	١١	٢	١	١٠١
ولبنان :	١٩٤٦ — ٤٩	١٢٨	٩	٢٠	٧	٦	١٥٠	٥٧	٨	٢	١	٨٦
سوريا	المنتظر فى ١٩٦٠	١٥٣	٢٠	٢٤	٨	٧	١٤٨	٧٥	٧	٣	١	٧٨
ولبنان :	« « ١٩٦٠	١٣٧	٢١	٢٤	١١	٩	١٧٥	٩٣	٢٠	٤	٣	١٠٩
فرنسا :	١٩٣٤ — ٣٨	١٢١	١٥٥	٦	٢٤	١٤	٢٦	١٤٣	٥٢	٩	١١	١٣٦
	١٩٤٩ — ٥٠	١٢٦	١٣١	٣	٢٢	١٢	٣٤	١٤٣	٥٤	١٠	١٢	١٣٧
	المنتظر فى ١٩٦٠	١٢٨	١٣٠	٤	٢٢	١٢	٥٠	١٤٩	٥٤	١١	١٣	١٥٦
انجلترا :	١٩٣٤ — ٣٨	٩٤	٧٩	٣	٤٦	٢٠	٦٤	٤٩	٦٠	١١	٢٤	١٥٢
	١٩٤٩ — ٥٠	١٠٥	١١٦	٣	٣٩	٢٢	٤٢	٥٥	٥٠	١١	٢٧	٢١٣
	المنتظر فى ١٩٦٠	١٠٤	٩١	٣	٣٨	٢٠	٥٠	٧٠	٥٤	١٢	٢٧	٢٣٥
الولايات المتحدة الأمريكية :	١٩٣٥ — ٣٩	٩٠	٦٤	٧	٤٩	٢٠	٨٦	٩٨	٦٤	١٦	٥	٢٤٩
	١٩٤٨ — ٤٩	٧٨	٤٩	٧	٤٧	١٩	٩٠	١١٣	٧٤	٢١	٥	٢٨٩
	المنتظر فى ١٩٦٠	٧٨	٤٥	٧	٤٣	١٧	١٠٥	١٢٣	٧٦	٢١	٥	٣١٩

(١) الحبوب : هى الدقيق . (٢) السكر : يشمل السكر الخام المستهلك كذلك .
(٣) الدهن : يشمل الزبدة مقدرة فيعبر عن الدهن بقدر الامكان كدهون نقية .
(٤) الفاكهة والخضر : معبر عنها كلما أمكن بما تساويه وهى طازجة . (٥) اللحوم : معبر عنها كلما أمكن بوزن الذبائح المجهزة (٦) الأسماك : معبر عنها بقدر الإمكان بوزنها طازجة .
(٧) اللبن : مستثنى منه الزبد ، كما أنه يشمل منتجات لبان أخرى بما تساويه من لبن طازج .

ومؤدى ذلك أنه يجب على الجهات المسئولة فى البلاد العمل على زيادة الإنتاج من اللحوم والأسماك ومنتجاتهما ، والبيض والخضر والفاكهة ، والسكر والزيوت مع خفض أسعارها حتى تتوافر بأسعار مناسبة فيزداد استهلاك الفرد منها ، ويقل استهلاكه من الحبوب ، فيرتفع مستوى الفرد الغذائى ويقارب المستوى فى البلاد الأخرى .

والغريب فى ذلك أن بلادنا وهى معتبرة من البلاد الزراعية ، يجب على الأقل أن يكفى إنتاجها الزراعى للاستهلاك المحلى ، ولكن الملاحظ أن إنتاجنا من الحبوب واللحوم والزيت والسكر والألبان والخضر والفاكهة لا يكفى أن يحصل الفرد على مستوى لائق من الاستهلاك فحسب ، بل أقل مما يحتاج إليه ليحفظ عليه أوده ، لهذا نجد أن مشاكل تموين البلاد من هذه المواد من الأهمية بمكان وتتلخص فيما يلى :

أولا : فى حث الجهات المشرفة على الإنتاج للعمل على زيادته بحيث يكفى حاجة الاستهلاك ، وذلك يتطلب جهدا كبيرا لرفع مستوى الإنتاج الزراعى والحيوانى فى كل من القطاعين الرأسى والأفقى .

ثانياً : وإلى أن يتوافر ذلك يجب تدبير النقص فى حاجيات البلاد عن طريق الاستيراد وما يتبع ذلك من توفير عملات البلاد الأجنبية .

ثالثاً : العمل على خزن ما يكفى حاجة البلاد فترة ما من هذه السلع المستوردة وما يستتبع ذلك من توفير المخازن الصالحة والثلاجات والمحاجر البيطرية .

رابعاً : العمل على تنظيم الاستهلاك وعدالة توزيع تلك المواد .

ويتضح من ذلك أن عبء تموين البلاد لا يقع على كاهل وزارة التموين فقط ، بل تشارك فى تحمل ذلك الوزارات المشرفة على الإنتاج الزراعى ، كوزارة الزراعة ، والإصلاح الزراعى ، ووزارتى الخزانة والاقتصاد اللتين تشرفان على النقد والاستيراد ، ووزارة الصناعة والهيئات العامة المشرفة على إيجاد فراغات الخزن ، ووزارة الشئون الاجتماعية المشرفة على التنظيم

التعاونى فى البلاد ، الذى يجب أن يشرف على تنظيم الاستهلاك وتوزيع المواد بطريقة عادلة على جميع الأفراد .

فعمل وزارة التموين فى توفير حاجيات البلاد مرتبط ارتباطا دقيقا بعمل هذه الوزارات والهيئات ، ومع ذلك فوزارة التموين هى المسئولة دائما أمام المستهلك عن نقص أى سلعة أو ارتفاع سعرها حتى لو كان السبب فى ذلك إحدى الوزارات المشار إليها .

لذلك عمدت الوزارة إلى تقدير حاجيات البلاد وحددت مواعيد توافرها حتى لا يشعر المستهلك بنقص فى مطالبه ، وحتى يمكن الحصول عليها من مصادر إنتاجها بأنسب الأسعار .

ونلخص فيما يلى مركز أهم السلع التى تدخل فى اختصاصات مراقبة أبحاث المواد الغذائية .

الدقيق :

رغم كثرة ما تنتجه البلاد من حبوب القمح والذرة فإنها لا تكفى ما تحتاج إليه البلاد لانتاج الخبز سواء أكان لاستهلاك سكان المدن أم لاستهلاك أهل الريف، فوزارة التموين تشرف على تموين المدن بالدقيق ويلزم لذلك :

٩٠٠ر٠٠٠ طن دقيق استخراج ٨٢٪ سنويا تنتج من ١,١٠٠,٠٠٠ طن قمح ، تنتج منها البلاد ٤٠٠,٠٠٠ طن قمح ، ويستورد من الخارج ٧٠٠,٠٠٠ طن .

٤٠٠,٠٠٠ طن دقيق فاخر استخراج ٧٢٪ تستورد جميعها من الخارج .

١,٣٠٠,٠٠٠ طن ، وهو يعادل استهلاك المدن بالبلاد من الدقيق لكافة الأغراض ، بخلاف ما يسمح باستيراده من السميد لصناعة بعض الحلويات ويقدر بـ ٦٢٥ طنا سنويا تستورد من الاقليم الشمالى .

كما تستورد الوزارة ما يسد النقص فى استهلاك أهالى الريف من الذرة الرفيعة والشامية ، فقد كان إنتاج الأولى فى سنة ١٩٥٨ ٤,٣٩٠ر٠٠٠ إردب استهلكت جميعها ، وإنتاج الثانية ١١,٩٠١,٠٠٠ إردب استورد منها ما مقداره

٥٠٦,٠٠٠ إردب لتكملة الاستهلاك من الذرة الشامية وقدره ١٢,٤٠٧,٠٠٠ إردب وسوف لا تتمكن البلاد من الاستغناء عن استيراد القمح والذرة والدقيق بأنواعه إلا إذا قل استهلاك الفرد منها وزاد استهلاكه من المواد الغذائية الأخرى ، وزاد إنتاج الفدان مع زيادة الرقعة المنزرعة بما يتناسب وزيادة عدد السكان سنويا ، وإلى أن يتم ذلك ستستورد البلاد سنويا مثل الكمية السابقة مع كميات احتياطية بعد إنشاء صوامع خزن الغلال والمخازن المستوفاة للدقيق .

الزيت :

ولقلة ما تنتجه البلاد من الدهن الحيوانى وارتفاع أسعاره يزداد استهلاك الزيوت النباتية ، ولما كانت بذرة القطن هى المحصول الزيتى الوحيد بالبلاد ، كما أن السياسة الزراعية تتجه الآن نحو تحديد المساحة المنزرعة قطنا لأسباب اقتصادية ، وتبعا لذلك يقل إنتاج بذرة القطن المنتجة للزيت ، فسيسوء مركز الزيت سنة بعد أخرى حتى يمكن إدخال زراعة بعض المحاصيل الزيتية كعباد الشمس المستعمل فى كثير من بلدان أوربا وجربت زراعته بالبلاد ونجحت ، إلا أنه تجب معرفة ترتيبه فى الدورة الزراعية حتى لا يكون له تأثير على محاصيل الحبوب ، مع معرفة مدى ما يغله الفدان من الأرباح للمنتج حتى يقبل على زراعته . ويلاحظ أن بذور عباد الشمس تحتوى على ٣٠٪ من الزيت ، بينما تحتوى بذرة القطن على ٢٣٪ .

وإلى أن تتحقق هذه الأمنية تقوم الوزارة باستيراد ما تتطلبه احتياجات البلاد إما على هيئة بذرة قطن أو زيت /٣ وإن كان من الأصلح استيراده كبذرة حتى يتوافر الكسب لتربية الماشية ، ولكن التفضيل عسير ، لأن الظروف السياسية ، وصلتنا بالبلاد المنتجة للبذرة تتحكم فى ذلك .

وتستهلك البلاد ١٠٣,٧٤٠ طنا من الزيت للطعام تنتج منها البلاد ٨٢٨٦٠ طنا ويستورد الباقى .

كما يلزم لصناعة الصابون ٤٠,٠٠٠ طن تستورد جميعها من الخارج بخلاف ٩٠٠٠ طن من الاستيارين تنتج محليا مع نحو ٥١٠٠ طن من زيت الأرز والذرة

وشحم العظم والسوب استوك ، كما يلزم للمسلى الصناعى نحو ١٥,٠٠٠ طن من الزيوت والشحوم الأجنبية تستورد أيضاً من الخارج ، أى أن ما تستورده البلاد من الخارج لكافة الأغراض يقرب من ٧٦,٠٠٠ طن بينما ما تنتجه هو ٨٢,٨٦٠ طنا ، بخلاف ما يجب أن يكون مخزونا بالبلاد كاحتياطى وإن كان ذلك يتم بصعوبة كبيرة .

اللحوم :

تبدو مشكلة اللحوم عسيرة الحل لقلة ما يستهلكه الفرد الآن منها مع ارتفاع أسعارها فى السوق عن الأسعار المحددة جبريا لإقبال الجمهور على شرائها مع قلة المعروض منها .

ولما كانت تربية الماشية فى البلاد غير منتظمة يقوم بها الأفراد والهيئات اجتهادا دون رقابة فنية سواء من الناحية الصحية أو الغذائية ، كما أن التربية غير معروفة إلا فى العجول البقرية فقط وفى عدد محدود ، لما يدعيه المربون من كثرة التكاليف وارتفاع أسعار الأعلاف ارتفاعا لا تجزىء معه التسعيرة الجبرية سواء أكانت للمواشى الحية أم للحومها بعد ذبحها ، بينما العجول البتلو تذبح قبل مرور أربعين يوما حتى لا تستنفد لبن الأم ، وهذا فى نظر الفلاحين مورد رزق دائم لكثرته وارتفاع سعره . بينما الجاموس والبقر الكبير يسمح بذبحه بعد سن خمس سنوات وهى فترة قصيرة فى عمر الماشية ، وإذا استمر الحال كذلك مع عدم أحكام الرقابة على ذبح الإناث الصغيرة خفية ، لكانت العاقبة وخيمة ، وهدد ذلك بفناء الثروة الحيوانية للبلاد . أما الأغنام فلا نظام لتربيتها وهى متروكة فى أيدى الفلاحين والرعاة تربى كحيوانات كاسحة على بواقى المحاصيل الزراعية أو الحشائش بالصحراء دون رقابة فنية ، ومثلها الجمال .

أما الدواجن فحالها أفضل قليلا ، لأن بعض الهيئات تقوم الآن بإنتاج أعداد كبيرة منها مع تحسين أصنافها بالتهجين لإنتاج أنواع اللحم ومثلها للبيض ، مع العمل على نشرها فى الريف ، وهذا يبشر بزيادة وجودة فيها .

ولما كانت المذبوحات من هذه الأصناف لا تكفي حاجة الفرد فإن وزارة التموين تعمل على تسهيل الاستيراد، ويتم استيراد الكميات التالية سنويا :

الصنف مواشي حية بالطن	السودان ١٩٥٦ — ١٩٥٧		الصومال ١٩٥٦ — ١٩٥٧		ليبيا ١٩٥٦ — ١٩٥٧		الجملة ١٩٥٦ — ١٩٥٧	
عجول	٩٣,٢	—	١,٨	٢٥,٦	٥١,٥	٥٤,٥	١٤٦,٥	٨٠,١
صغار بقر	—	—	—	—	٢,١	١٨,٩	٢,١	١٨,٩
أبقار وثيران	١٦٦٣١,٩	١٥٤٣٢,١	١٣٩٤,٤	٧١٧,٩	٣٨٠,٩	٥٦٧	١٨٤٠٧,٢	١٦٧١٧
ضأن	٢٢,٧	٤,٨	—	—	١٣٧٦,٨	٧٠٩	١٣٩٩,٥	٧١٣,٨
ماعز	—	—	—	—	٢١٤	٦١	٢١٤	٦١
جمال وبعران	١٣,٨	—	٤١٥	٢٤٨	٣٦٩٨,٦	٦٨٥٢,٧	٤١٢٧,٤	٧١٠٠,٧
د رضع مع أمهاتها	—	—	—	—	—	٢٢,٤	—	٢٢,٤
الجملة	١٦٧٦١,٦	١٥٤٣٦,٩	١٨١١,٢	٩٩١,٥	٥٧٢٣,٩	٨٢٨٥,٥	٢٤٢٩٦,٧	٢٤٧١٣,٩

يضاف إلى ما سبق ١٢٥ طنا من الضأن استوردت من أفريقيا الاستوائية والسعودية عام ١٩٥٦ و ١٣٤ طنا من الأبقار والجمال استوردت كذلك فى عام ١٩٥٧ ، وبذلك تكون جملة المستورد من جميع الأصناف كالآتى :

فى عام ١٩٥٦ ٢٤٤٢١,٧ طنا وفى عام ١٩٥٧ ٢٤٨٤٧,٩ طنا وذلك بخلاف ٨٥٠٠ طن من اللحوم المثلجة ، وهذه الكميات لا تكفى لرفع مستوى استهلاك الفرد حتى إلى الحد المقدر بمعرفة هيئة الأغذية والزراعة ، وأن ما يلزم لذلك على الأقل هو خمسة أضعاف هذه المقادير ، وحل مشكلة اللحوم يكون أولا بتنظيم الاستيراد سنويا لأن أى تأخير فى الاستيراد يظهر أثره فى قلة اللحوم المعروضة بالسوق وارتفاع أسعارها ، وثانيا بتنظيم زيادة الثروة الحيوانية سواء أكان ذلك بزيادة عدد الحيوانات أم بزيادة وزن كل حيوان قبل ذبحه وما يستدعى ذلك من تغيير بعض السلالات المصرية .

وهذه بحوث تقوم بها الآن الجهات العلمية بالجامعات ووزارة الزراعة ووزارة الشئون الاجتماعية التى أنشأت هيئة عليا لتنمية الثروة الحيوانية تنمية تعاونية ، ويمثل وزارة التموين فيها مراقب أبحاث المواد الغذائية .

الأسماك :

تكمل اللحوم عادة وتحل محلها ، ولذلك يشتد الاقبال على استهلاكها كلما قل المعروض من اللحوم ، ومازال استهلاكنا من الأسماك أيضاً أقل من استهلاك الفرد فى البلاد الأخرى بما يوازى الربع تقريباً ، مع أن بلادنا تمتاز بوجود النيل والبحيرات الكبيرة والسواحل الطويلة للبحر الأبيض والبحر الأحمر . ولكن تنقصنا مراكب الصيد الآلية ، وطرق الصيد الحديثة . وتعمل لجنة تنمية الثروة المائية بوزارة الزراعة - بالاشتراك مع مصايد الأسماك - على حل هذه المشاكل ومساعدة الصيادين تعاونياً على حل مشكلة التمويل للحصول على المعدات الحديثة للصيد فى عرض البحر .

السكر :

يعتبر إنتاجنا من السكر كافياً للاستهلاك حسب مقررات الفرد الحالية ، رغم قلتها إذا قورنت بمثيلتها فى البلاد الأخرى لو لم تحتم بعض الظروف تصدير كميات منه للبلاد العربية وتضطر الوزارة لتعويض هذا النقص بالاستيراد ، فانتاجنا من السكر من جميع الأنواع قدر فى عام ١٩٥٨ بمقدار ٣٠٢,٩٥٦ طناً مكرراً .

والاستهلاك يقدر بـ	٣١٥٨١٤	طناً
يضاف إليه المسموح بتصديره وقدره	٢٤٥٠٠	طن لخارج البلاد
وكذلك يضاف إليه المصدر لغزة وقدره	٢١٥٢	طناً
فتكون جملة حاجة البلاد من السكر هى	٣٤٢٤٦٦	طناً

استورد من الخارج ٢٨,٤٠٤ أطنان بخلاف المتبقى من العام الماضى ، ومن ذلك يتضح أنه تمكن تغطية احتياجات البلاد من السكر المنتج محلياً ، والتوسع فى التصدير إذا أمكن النهوض بصناعة السكر وزيادة القدرة الانتاجية لآلات الشركة الحالية مع دراسة زراعة بنجر السكر فى الأراضى المصرية .

الشاى والبن :

إن جميع كميات الشاى مستوردة من الهند وسيلان والصين واليابان وأندونيسيا ، وقد استورد منها جميعاً ٢٠,١٨٧ طناً فى سنة ١٩٥٨ .

وكميات البن مستوردة من اليمن والبرازيل وبمباسا ، وقد استورد منها جميعاً ٤٦٠٥ أطنان فى سنة ١٩٥٨ . وسيستمر استيراد حاجة البلاد للاستهلاك من هذين الصنفين سنوياً لاستحالة زراعتها محلياً .

الألبان ومنتجاتها :

استهلاك الفرد من الألبان فى مصر قليل جداً بالنسبة للبلاد الأخرى ، سواء أكان من اللبن أو منتجاته ، كما يظهر ذلك من جدول استهلاك الفرد السابقة الاشارة إليه ، ومع ذلك فإنه لا يمكن الجزم بمقدار استهلاك الفرد بدقة فى مصر لعدم امكان تقدير الانتاج تقديراً سليما ، وان كان يستنتج من ارتفاع أسعار الألبان

ومنتجاتها وزيادة الطلب على الاستيراد ، أن استهلاك الفرد أقل بكثير من حاجته لذلك لا توافق الوزارة على تصدير أى نوع من منتجات الألبان إلا تحت ظروف خاصة ولكميات محدودة جداً ، وتنتظر زيادة المنتج من الألبان بعد قيام الوزارات والهيئات المختلفة بتربية أصناف الماشية المستوردة والعالية الادرار .

وقد استوردت البلاد من الألبان ومنتجاتها خلال سنة ١٩٥٨ الكميات الآتيـة :

٢٦٢٧ طناً قيمتها ٦٤٢٢٧٦ جنيهاً ، وهذه الكميات أقل بكثير من حاجة البلاد حيث كان المستورد سنة ١٩٥١ أربعة أضعاف هـذه الكميات تقريباً لأن الاستهلاك وقتئذ كان حراً ، خاضعاً لاحتياجات السوق المحلى .

الخضر والفاكهة :

وما قيل عن الألبان بالنسبة لقلة ما يستهلكه الفرد لدينا منها يقال أيضاً عن الخضر والفاكهة وإن كان استهلاكه من الفاكهة يزيد قليلا عن استهلاكه من الخضر ، ويلاحظ أن إنتاج الخضر والفاكهة رغم زيادته فى سنة ١٩٥٨ عن السنوات الماضية فإنه ما زال أقل بكثير عما يجب أن يكون عليه حتى يوفر استهلاك الخبز ، ويرتفع بالمستوى الغذائى للفرد بالبلاد .

لذلك تسمح الوزارة باستيراد بعض الخضر كالبطاطس وتقاوى البطاطس والفاصوليا الجافة واللوبيا الجافة والبسلة الجافة بكميات كبيرة تصل إلى ١٩٨٨٣ طناً فى السنة قيمتها ٥٥٢,١٢٠ جنيهاً .

أما بالنسبة للفاكهة فقد زاد المصدر منها سنة ١٩٥٨ (٩١٢٥ طناً) عن الأعوام السابقة رغم أن الزيادة فى المساحة وكذلك الانتـاج قليلة ومع قلة المستورد منها سنة ١٩٥٨ فقد وصل إلى ١٩١٥ طناً فقط بينما كان المستورد قبل ذلك يصل إلى نحو عشرين ألف طن . وإن الاعتماد الكلى لا يجب أن يستمر على الاستيراد بالنسبة للخضر والفاكهة ، بل يجب أن يكون على زيادة الانتاج المحلى منهما حتى يرتفع متوسط استهلاك الفرد فيصبح ضعف الاستهلاك الحـالى على الأقل .

العلف :

من أهم المواد التى يجب أن توفرها وزارة التموين المساعدة على تربية الماشية لتوفير اللحوم والألبان الأعلاف ، خصوصاً أن موسم العليقة الخضراء لدينا لا يستمر أكثر من نصف عام مع ارتفاع ثمن الوحدة الغذائية من العليقة الخضراء عن الأعلاف المصنعة .

وأهم مواد العلف الكسب، والردة ، والرجيع ، وهى جميعاً خاضعة فى الانتاج والرقابة والتسعيرة لوزارة التموين ، ورغم أنها مسعرة جبرياً فإنها تباع فى السوق السوداء بأسعار مرتفعة تزيد عن تكاليف التربية .

ولما كان من الصعب خفض أسعار الكسب والردة لتعلقها بأسعار بذرة القطن والقمح فقد لجأت الوزارة إلى توفيرهما بأسعار مناسبة بتصنيعهما وجعلهما أعلافا صناعية .

والكسب أهمها ، ويعتبر كناتج ثانوى من عصير بذرة القطن ، ويبدأ موسم العصير فى شهر أكتوبر من كل عام ، وينتهى فى شهر أغسطس من العام التالى ، ويبلغ عدد المعاصر بالاقليم الجنوبى ٣٠ معصرة . وتقوم هذه المعاصر بإنتاج الكسب غير المقشور ، ويتراوح إنتاجها منه بين ٤٢٠ و ٥٠٠ ألف طن سنويا .

ويقدر إنتاج الموسم الحالى بنحو ٥٥٠ ألف طن من الكسب غير المقشور ، وتقوم معصرة واحدة بالوجه القبلى بإنتاج الكسب المقشور ، ويتراوح إنتاجه سنويا بين ٢٠ و ٢٥ ألف طن ، ولا توافق الوزارة الآن على تصدير الكسب غير المقشور ، فى حين سمح بتصدير المقشور فى حدود حصة مقدارها ١٠,٠٠٠ طن سنويا ، وذلك بينما حاجة البلاد من الكسب تبلغ نحو مليون طن سنويا وهو يعادل نحو ضعف المحصول الحالى على أساس ٣ كيلو كسب يوميا لكل حيوان من حيوانات اللبن وعجول التربية دون غيرها كماشية العمل والأغنام والدواجن أثناء موسم العليقة الجافة فقط ، ومقداره نحو ستة أشهر ، باعتبار أن بالبلاد ٧٠٠ ألف بقرة لبن و ٧٠٠ ألف جاموسة لبن و ٦٠٠ ألف

عجل تربية وتسمين ، ولهذا لجأت وزارة التموين إلى تصنيع الكسب إلى علف ، وأصدرت القرارات الوزارية بضرورة خلطه بكل من الردة والرجيع وقليل من الملح والجير بنسب تتفاوت حسب نوع العليقة والغرض المخصصة له . ثم نقل اختصاص الاشراف على تصنيعه وتوزيعه إلى وزارة الزراعة ابتداء من يناير سنة ١٩٥٨ .

وإنتاج الردة فى الوقت الحالى أكثر من حاجة البلاد ، ولذلك توافق الوزارة سنوياً على تصدير نحو ١٠,٠٠٠ طن أو أكثر منها ، لأن المطاحن المشرفة عليها الوزارة تستهلك سنوياً ٧,٠٣١,٦٦٠ إردب قمح درجة نظافتها ٢٤ قيراطاً ينتج منها ٢٠٧,٤٣٣ طناً زوائد (ردتين ناعمة وخشنة والسنون) يستبعد منها ٢٦,٣٦٨ طناً من الردة الناعمة اللازمة لعملية العيش عند الخبز ، فيكون الباقى هو ١٨١,٠٦٥ بواقع ١٥,٠٨٩ طنا شهريا يلزم لمصانع العلف منها ١١,٥٧٩ طنا شهريا (على أساس ٢٠٪ من نسب المواد الداخلة فى العلف) فيكون الفائض ٣٥١٠ أطنان شهريا يصرف منها لأصحاب الدواب ومربى الدواجن ولغيرهم ، وللتصدير .

هذه نظرة سريعة فى مركز بعض السلع الغذائية الهامة ، ويتبين منها مدى العبء الذى يقوم به المهندسون الزراعيون فى جميع الهيئات والوزارات المشرفة على الانتاج الزراعى والحيوانى لزيادتهما بما يعادل الاستهلاك ، مع عدم إغفال زيادة عدد السكان بما يقرب من نصف مليون نسمة سنويا .